- المحاضرة2 -

النظام الاقتصادي والظواهر الإجتماعية والتعليم.

2- النظام الاقتصادي والفرص الاقتصادية المتاحة :

بقي النظام الاقتصادي الجزائري اشتراكياً حتى مطلع التسعينات، ولا يزال يتسم بتدخل قوي للدولة فيهوتستخدم إيرادات النفط لدعم أسعار الوقود والمياه والصحة والسكن والمواد الأساسية. وعادة ما يترك انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات سلبية كثيرة على الاقتصاد الجزائري

وتعدالجزائر عضوا مهما في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وهي ثالث منتج للنفط في إفريقيا وبين أول عشر منتجين لكن اقتصادها تضرر بشدة وبصورة مستديمة جراء تبعات وباء كوفيد-19، إضافة إلى انعكاسات الأزمة النفطيةللغاز في العالم لكن اقتصادها تضرر بشدة وبصورة مستديمة جراء تبعات وباء كوفيد-19، إضافة إلى انعكاسات الأزمة النفطية.حيث تواجه السلطات أزمات اجتماعية متعددة، تؤججها نسبة البطالة المرتفعة (15%) والفقر الذي لحق بشرائح واسعة من المجتمع.

وعملت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على تكريس جهود التنمية، حيث قامت بوضع البرامج والمواثيق من أجل رسم الخطوط العريضة للتنمية من خلال تبني استراتيجيات لإنجاحها والتي يمكن تلخيصها في المخططات التنموية ،أين يحتل فيها التصنيع أهمية كبيرة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، حيث اختارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لأنها تسمح بدفع عجلة الاستثمارات و من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى، أطلق عليها تسمية مرحلة إستراتيجية التنمية المستقلة. ثم عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة هامة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات تميز بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986 الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية. ولقد واصلت الجزائر مجهوداتها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) حيث عملت على تسطير مجموعة من الأهداف كانت ترمي إلى تشجيع التنمية في الجزائر عبر تفعيل آليات اقتصاد السوق أهمها التنمية البشرية. وقد تحققت نتائج عديدة هامة نذكر منها: استثمارات إجمالية بنحو 46 مليار دولار، نمو مستمر بمعدل 3.8% في المتوسط، تراجع في نسب البطالة، انجاز المنشآت القاعدية وبناء السكنات الاجتماعية. ومن أجل مواصلة مجهودات إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، عملت الجزائر على وضع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2009/2005) كان يرمي إلى استكمال تحفيز الاستثمارات وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة. بالإضافة إلى البرنامج الثالث أي الخماسي الثاني (2014/2010) المتعلق بإحداث التنمية البشرية المستدامة .

3 -الظواهر الاجتماعية : الفقر ، البطالة ، الحرقة ، الطلاق -

الظواهرالاجتماعية في حقيقتها إذا طغت بشكل كبير تتحول إلى آفات اجتماعية ، وهو مصطلح يعبر عن القضايا التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد المجتمع بشكل سلبي، كما تطلق على مجموعة التصرفات والسلوكيات الشاذة التي تخترق معايير المجتمع وتهدد نسيجه، وتنتشر بين أفراده حتى تتحول إلى ظاهرة، مثل انتشار الفقر أو البطالة أو الطلاق في مجتمع من المجتمعات.
لأنها كالمرض إذا أصابت الفرد أفسد ، فتأثيرها ويعود سبب تسمية هذه المشاكل الاجتماعية بـ "الآفات لتأثيرها السلبي الذي لا يقتصر على الفرد فقط بل على المجتمع كاملاً.

- والآفات الاجتماعية ظواهر منتشرة بين الأفراد المجتمع ولا يمكن تحديدها في إطار معين، لأن مصطلح الآفة الاجتماعية مصطلح مرن يشمل كل الأفعال السلبية غير الأخلاقية والتي تتفاوت في درجة خطورتها على المجتمع تبعاً لتقاليده وعادته التي تميزه عن مجتمع آخر.
كما تتفاوت الآفات فيما بينها من حيث تأثيرها كالفرق بين الفساد بوصفه آفة اجتماعية وبين المخدرات أو الاغتصاب أو الجريمة المنظمة، ويمكن بروز آفات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة تبعاً لحالة المجتمع أو التطور الحاصل في أي مجال.
- **الآفات الاجتماعية معقدة وصعبة العلاج :**
- وأي مشكلة اجتماعية يكون لها سبب واضح ومعروف فالنزعات أو الحروب مثلاً يمكن إيجاد اتفاقيات تعالجها، كما انتشار بعض الإشاعات أو الأخبار المغلوطة يمكن أن تذهب بشكل تلقائي مع الوقت، أما .الآفة الاجتماعية تكون متعددة العوامل متشعبة التأثير وقد يولد من رحمها آفات أخرى.
- فانتشار البطالة مثلاً قد تسبب انتشار الفقر والفقر يزيد نسبة الأمية والجهل وقد يسبب انتشار السرقة .والجريمة وزيادة هذه العوامل قد تسبب زيادة انتشار البطالة وهكذا.

4- منظومة التعليم في الجزائر :

يعتبر **التعليم في الجزائر** أحد أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية بالغة من جميع النواحي، سواء من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا ،أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع.

بلغت نسبة المتعلمين في الجزائر 70% سنة 2003، مقارنة مع المعايير العالمية ، 79% للذكور، 61% للإناث. رغم جهود الدولة، تبقى النقائص في الميدان. التعليم، يأخذ ربع الميزانية العامة. تواجه .الإدارة ضغطا من نوع خاص، إيواء صغار التلاميذ الجدد، ثم إيواءهم كشباب الجامعات .

ويعدالتعليم في الجزائر مجاني وإلزامي لمن دون 16 سنة، رغم أن نسبة المتمدرسين لا توافق 100%. مواصلة الدراسة تسقط بحدة بين المدرسة والمرحلة الثانوية، حيث تشير المعطيات لوجود نصف عدد المسجلين من المدرسة في الثانوية، حيث يعد التسرب المدرسي أحد الإشكالات المطروحة .في قطاع التعليم .

يعتبر التعليم عنصراً أساسياً لأي تغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي، ونتيجةً لذلك، شكلت السياسة التعليمية الجزائرية العامة إحدى الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال. فوضعت نصوصاً ومواثيق أساسية في الدستور كمرجعية تستمد منها الإصلاحات الجذرية التي شملت مختلف الأطوار التعليمية. وما يدعم هذه السياسة هو صدور النصوص التشريعية التي وضعت المعالم والأسس القانونية لتنظيم التعليم في الجزائر، والتي ترتكز على عدة محاور أساسية، من أبرزها؛ تأصيل الروح الوطنية والهوية الدينية والثقافية لدى الشعب الجزائري، ونشر قيمه الروحية والحضارية واختياراته الأساسية، وتثقيف الأمة بتعميم التعليم والقضاء على الأمية، وفتح باب التعليم أمام الجميع، وتكريس مبادئ التعريب والديمقراطية والتوجيه العلمي والتقني، وأهم بند فيها هو ضمان مجانية التعليم للجميع.